كيف السبيل

غسان الرفاعي
قيادي سابق
في الحزب الشيوعي اللبناني

ليس لأحد أن يدعي أن كلمته هي «الفصل» في موضوع البرنامج العتيد لقوى اليسار... ذلك لأن لهذا «البرنامج» ماضياً في التجربة، فيها الإيجاب وفيها السلبي.. وتقيم الحالي لم يرس، بعد، على قاعدة موضوعية سليمة... والمفروض أن يكون له «مستقبل» لم تتبلور مبررات ولادته على نحو متكامل مقنع بعد. بل ما زال يتخبط باجتهادات متضاربة..

في هذا الخضم، سأساهم في نقاش كتاب رفيق وصديقي كريم مروة: «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي» لكونه الكتاب الذي حوى مجمل العناوين الرئيسية لما يجابه قوى اليسار. ومقاربتي هذه تنطلق من واجبي ومسؤوليتي كمناضل «محترف».. ولا أدعي أي منطلق آخر سوى وضع بعض ما جمعت من تجربة وتوظيفها في خدمة ورشة النقاش الكبيرة التي يجب فتحها، ولا يجوز تأخيرها أكثر مما تأخرت...

لا أتردد في القول إن كريم مروة دائماً «ملهمي»، بمعنى أنه كان محفزي على الحوار والمساجلات السياسية والفكرية أكثر من أي «خصم» فكري أو سياسي آخر. ذلك لأن يتناول، دائماً، ويحاول أن يعالج المسائل الحادة والشائكة والناضجة للبحث في أوضاعنا العامة، بجرأة فكرية ومعنوية نادرة... وهي مسائل تشغلني بالدرجة نفسها التي تشغله. ويستمد كريم هذه القوة المعنوية والجرأة الفكرية من

معينه الشخصي الغني في تجربة العمل السياسي المباشر، من موقعه القيادي في الحزب، وبتماسه المباشر مع الأطراف الأخرى: منظمات وأحزاباً وحكومات وقادة، داخلياً وعربياً ودولياً، سواء على صعيد الإلتقاء، أم التعارض معها...

وكثيراً ما كانت هذه «الحصيلة» مادة نقاشنا المشترك داخل الهيئات القيادية التي كنا، سوية، أعضاء فيها مدة تناهز الأربعة عقود. وعليّ أن أعترف بأنه ما كان لي أن أحصل على مثل هذه المادة الغنية لولا كريم، وذلك لانغماسي في الجزء الأكبر من هذه الفترة في العمل السياسي الحزبي الداخلي.

هذه ليست تجربتي الأولى، العلنية، في النقاش معه. بدأت التجربة حين أصدر مقالاته الثلاث التي تناول فيها قضايا القومية والإشتراكية والديمقراطية والدين والثورة. نشرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٩. وقد ناقش الكثيرون، في حينه، أفكار كريم، وكنت واحداً منهم. ونشرت المقالات وكل النقاشات التي دارت حوله في كتاب حمل إسم: حوارات!

وتكررت، بعد ذلك، نقاشاتي معه، المنشورة منها وغير المنشورة. وكان هناك، دائماً، تبادل رأي منشور.. عليّ أن أقول، في تقييم هذه النقاشات، إنها كانت تقابل من قبل كريم بانفتاح وإيجابية، على الرغم مما كانت تتسم بها أحياناً من حدة. ومع هذا التفاعل الإيجابي فيما بين الآراء وتصادمها لم يؤد النقاش، بالضرورة، إلى تغييرات جوهرية في المواقف التي أبداها كل منا، وإن كنت أعز دائماً، بفائدتها القصوى بالنسبة إليّ شخصياً. وأرى أن تعميم مثل هذا التفاعل الإيجابي فيما بين الآراء والإجتهادات الفكرية والسياسية التي يطرحها أهل اليسار، والديمقراطيون عموماً في هذه الأيام، باتو أكثر ضرورة وأكثر جدوى من أي وقت مضى، خصوصاً من أجل بلورة ملامح اليسار الجديد وخطة عمله المستقبلية. فالملاحظ أن مثل هذا

التفاعل الإيجابي مفقود بصورة عامة. وهو نادر إذا ما حصل! وفي حال حصوله عادة ما يتسم به هو التناحر. بمعنى سعي كل طرف إلى نفي الطرف الآخر. وهذا ما يعطل جدوى النقاش من حيث هو مسعى عبر الجهد المشترك للوصول إلى الحقيقة على صعيد الفكر، وإلى التقارب العملي على صعيد الممارسة.

أود أن أوضح، منذ البداية، مفهومي لموضوع التجديد على صعيد اليسار، الذي تدور النقاشات حوله. فأنا أنطلق من أننا نعيش أساساً – كما في أيام ماركس- في ظل نظام العلاقات الرأسمالية العالمي. وأن التغييرات الكبيرة الحاصلة في هذا النظام لم تغير في طبيعة وأسس العلاقات السياسية – الإقتصادية –الإجتماعية التي تحددها التناقضات الأساسية في قلبه، وأن الميل نحو العالمية في تطور الرأسمالية الذي أشار إليه ماركس، والذي تحول في أيامنا هذه إلى بدء عملية عولمة متكاملة، أدى ويؤدي إلى أن تلعب المراكز الأساسية للرأسمالية المتطورة دور العامل الموجه الأساسي لمجمل التطور العالمي والعلاقات الدولية، وإلى تحوله، بدرجات متفاوتة، إلى عامل رئيسي في توجه وتطور كل بلد على حدة، وبالدرجة الأولى بالنسبة إلى البلدان النامية، كل منها وفق خصائصه السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي رسا عليها حالياً، عبر مساره التاريخي...

في هذا الضوء تتحدد – حسب رؤيتي وقناعتي- قاعدة التجديد الذي يجري الكلام عنه، وليس خارج هذه القاعدة. وهذا يعني أن التجديد ينبغي أن ينطلق من محاولة كشف وفهم تجليات التناقض الأساسي الذي كشفه ماركس في حينه، في ظروفنا الراهنة، وتبيان فعله على الصعيد الإقتصادي والمالي والإجتماعي والسياسي في البلدان المتقدمة، وانعكاسات ذلك على جميع هذه الصعد في كل من البلدان النامية، ومنها لبنان والبلدان العربية الأخرى، بالنسبة إلى جميع قضاياها الوطنية

والتنموية والقومية...

وأي مسعى، واع أو عفوي، لإخراج مفهوم التجديد عن هذا الإطار يحمل، في رأيي، خطر الإنحراف بقوى اليسار عن الخط الموضوعي للتطور (لا أريد أن أسميه الخط الثوري)، إما باتجاه التكيف عبر سياسة براغماتية مع الإستراتيجية الجديدة للرأسمالية المعولمة للهيمنة، وإما باتجاه فوضوية ثورية لا أفق لها، بسمات وهويات مختلفة.

إن الإنطلاق من هذا الفهم المبدئي لطبيعة العولمة الرأسمالية ودورها العام بالنسبة إلى التطور العالمي، والخاص بالنسبة إلى كل بلد، يتطلب – من أجل وضع صياغة استراتيجية لقوى اليسار – حسبما أرى، من قوى اليسار الدراسة الأشمل والأعمق والأكثر تفصيلاً والأكثر ملموسية لخصائص مجتمعاتهم الخاصة الإقتصادية بالدرجة الأولى وكذلك فيما يتعق بالتركيب الإجتماعي (الطبقي-القومي-القبلي-الديني-الإيديولوجي..) لمتابعة حجم وطبيعة التأثيرات التي يتركها نهج واستراتيجية العولمة عليها راهناً وفي المدى البعيد. وعلى أساس هذا فقط، وتحديداً، يمكن الكلام عن إمكان بلورة استراتيجية فعالة، ومنفتحة لتوحيد جهود كل القوى الإجتماعية والسياسية الراغبة والتي لها مصلحة في التغيير، في المجتمع المعني.

بهذه الرؤية، ومن هاجس هذه الدوافع، ناقشت أفكار رفيقي وصديقي كريم في كتابه «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي». وقد تداولت وإياه –وأنا أكتب هذا الحوار– مجمل الأفكار والمآخذ التي تجمعت لدي، فكان استقباله إيجابياً ومشجعاً في آن. وقد اعتبرت موقفه هذا محفزاً إضافياً لتقديم ما أطرح على بساط النقاش والحوار الأوسع، لفتح آفاق أرحب لتقارب أكثر فيما بين قوى اليسار والديمقراطية في لبنان بالدرجة الأولى، وحبذا لو سرى على النطاق العربي أيضاً، لخلق أجواء تفاهم أوسع وأعمق.

لماذا أقدمت على مناقشة الأفكار الواردة في كتاب كريم مروة «نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي»؟

أولاً، لأن موضوع الكتاب، كما يشير إليه العنوان، هو، حسب رأيي، موضوع أساسي في إطار الوضع الحالي للبنان وسائر البلدان العربية. وله أثره الخاص في طبيعة المسار المستقبلي للتطور العام للمنطقة، في حال نجاح بناء هذا التيار، أو في حال فشله.

نحن بدورنا، كما يقول كريم، ندرك ونقدر حجم الصعوبات والعراقيل أمام إنجاز هذه المهمة. فالنهج المنحرف والخاطئ، وطنياً ومبدئياً الذي مارسته قيادة الحزب الشيوعي الرسمية في السنوات الأخيرة، أفقد الحزب استقلاليته العملية وضرب ودوره السياسي الخصال المبادر. وهذا خلق إحباطاً معنوياً عاماً – لا عند الشيوعيين وحسب، بل عند الجمهور كذلك. وجاءت التركة السياسية السلبية الثقيلة التي سببها فشل التجربة الإشتراكية الأولى لتزيد وتعمق حالة الإحباط العام، خاصة مع ما لوحظ من تنشيط لعمل الأجهزة الإيديولوجية لأعداء الإشتراكية، على تنوعهم، لتعميم حالة الإحباط وخلق حالة نفسية لتقبل التكيف مع الحالة الجديدة التي تتمثل بسلسلة المشاريع الموجهة إلى منطقتنا من قبل الولايات المتحدة خصوصاً، ومن قبل إسرائيل، وضرورة الإستسلام لها باعتبارها قدراً بالنسبة إلى شعوبنا حاضراً ومستقبلاً.

ثانياً، لأن المنهجية التي اتبعها كريم في معالجتها للقضايا الواردة في الكتاب، لا تؤدي، حسب قناعاتي، إلى تحقيق الغاية التي ابتغاها. ذلك لأن طروحاته وأفكاره جاءت عامة ومشتتة، مع غياب تراتبية منطقية تنتظمها وتوحدها. كما أنه حدد أهدافاً، دون أي تبرير لها بالشروط السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تتطلبها

أو تفترضها، وفي كثير من الحالات لاحظنا تناقضاً بين الأهداف من حيث الطبيعة من جهة، ومن حيث إمكان تحقيقها من جهة أخرى. وهذا الأمر يشي بأن لا قراءة حقيقية (عميقة وشاملة) للوقائع الراهنة محلياً وعربياً وعالمياً.. لتحديد طبيعة المتغيرات وحجمها على مختلف هذه المستويات جميعاً. وبالتالي ما كان بالإمكان استخلاص استنتاجات جديدة، ولا وسائل جديدة مقنعة. وهكذا بقيت الأهداف «دون اختراع شيء غير موجود» كما يعترف كريم نفسه في الصفحة ٧٥. وبالتالي ظلت هذه الأهداف تكراراً لتمنيات خيرة قديمة، لا أكثر ولا أقل.

بعد قراءتي الثانية للكتاب، يتراءى لي أن مكمن الخطأ في المقاربة المنهجية المتبعة ينكشف في دعوة كريم لضرورة قراءة المستجدات العالمية والعربية والمحلية قراءة «غير أيديولوجية، قراءة موضوعية!» كما يقول. هذا الطرح يبين أن مفهوم كريم للأيديولوجيا يعني أنها تتعارض مع الموضوعية! من هنا لا بد من تحديد معنى الأيديولوجيا كمهمة أولى، لكي يتسنى لنا في ضوء ذلك تحديد العلاقة بين الأيديولوجيا والواقع الموضوعي. وذلك لتبيان هل هذه الأيديولوجيا، حقاً، تتعارض مع الموضوعية أم لا؟ فإن تحقيق هاتين المهمتين يتيح لنا تفسير ذلك التشوش الناتج من الإلتباس الناشئ عن مفهوم الأيدويولوجيا في صفوف قوى اليسار عموماً، الذي ينبغي رؤيته وإعلانه، لا إخفاؤه، خصوصاً بعد سقوط التجربة الإشتراكية. وينبغي الإعتراف بأن خصوم اليسار يستخدمون، بذكاء، حالة الالتباس هذه، لمحاصرته وعزله وشله عن الفعل على المسرح السياسي.

إن الأيديولوجيا، حسب فهمنا لها، في ضوء مادية ماركس الديالكتيكية – التاريخية، هي أحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع، الذي يعبر ويعكس فكرياً تناقضات البناء التحتي وحركيته، وعلى وجه الخصوص التناقض الأساسي، أي

التناقض بين الطبقتين الأساستين في المجتمع المعين. بهذا المعنى ينتفي ويسقط الكلام عن وجود إيديولوجيا واحدة، من حيث المضمون والوظيفة، أي من حيث الإستهداف. على هذا الأساس كذلك، ينتفي وصف الأيديولوجيا بأنها ظاهرة غير موضوعية. ولكن عند تفسير دورها السياسي والإجتماعي لا بد من الأخذ في الإعتبار مدى عكسها لمصالح أي قطب في التناقض الأساسي. بمعنى آخر، يجب التحديد هل هي تعكس القوانين الموضوعية الدافعة للتطور الإجتماعي (أي التعبير عن مصالح القطب الإجتماعي التقدمي في المجتمع)، أم أنها تسعى إلى عرقلة مسار هذه القوانين؟ (بحكم تمثيلها لمصالح القطب المحافظ أو الرجعي في المجتمع).

إن هذا التحديد المبدئي العام، التخطيطي لدور الأيديولوجيا ليس تحديداً مغلقاً بصورة مطلقة، بمعنى أنه لا يمنع بروز ظاهرات «شاذة» عن هذه القاعدة في الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية في جبهتي هذا الإنقسام الإستقطابي المحدد نظرياً. فليست نادرة الحالات التي تطلق فيها شخصيات متنورة، منفتحة على المستقبل، بحكم ثقافتها العميقة وإنسانيتها، مواقف وشعارات تخدم مصالح التقدم والديمقراطية في المجتمع، رغم انتمائها إلى الطبقات السائدة. وفي المقابل ثمة مواقف وشعارات غير قليلة يطلقها بعض من صفوف الطبقات ذات المصلحة في التغيير، تصب على الصعيد العملي، في الإتجاه المعاكس لمتطلبات الممارسة المتوافقة مع القوانين الموضوعية للتطور بدوافع وأسباب ذاتية. وتتجلى هذه المواقف بصورة خاصة في اتجاهات فوضوية تضفي على النضال وشعاراته أحياناً «شحنة ما فوق الثورية» مما يبطل هذا النضال ويجهضه. أو تتجلى بطروحات تبرر التكيف مع الواقع القائم وتجمله بحجج مختلفة باسم الواقعية. وقد شهدت الحركة الشيوعية واليسارية عموماً، نماذج مختلفة من الصنفين- أدت إلى نتائج بالغة الخطورة، كما هو معلوم.

إن هذا الإلتباس في فهم «الإيديولوجيا» ودروها، (الذي هو أحد المظاهر الرئيسية في خلل المنهجية التي اتبعت في الكتاب)، كما أرى، هو الذي أدى – في أغلب الظن، إلى الإرتباكات في التحليل والتقويم لكثير من الظاهرات والمسائل سواء على الصعيد الفكري العام أم على الصعيد السياسي. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الإرتباكات أثرها في الإستنتاجات التي بنيت على ذاك التحليل والتقويم. أشير هنا إلى بعض النماذج الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بمسائل تأسيسية يقوم عليها بنيان الكتاب، وتحديداً القضايا التي تتعلق ببناء اليسار الجديد... وصوغ برنامج هذا اليسار... إلخ، حيث أسند ذلك كله إلى فهم خاص للعولمة ودورها، وإلى تحليل معين للأزمة المالية الحالية وأبعادها...وتقدير غير واقعي لطبيعة العلاقات الدولية ومستقبلها ودور الأمم المتحدة... وطرح مفهوم الحضارة العالمية الجديدة على هذا الأساس... وتفسير مفهوم الدولة من حيث المبدأ وفي الممارسة.. بصورة ذاتية وتحليل الكيفية التي جرت بها أوضاع بلداننا في ظل هذه المفاهيم... إلخ، وكان لا بد من نقاش الطروحات المتعلقة بهذه المواضيع من أجل التمهيد لما نعتقده أسلم وأصح من الناحية النظرية والسياسية لإعادة بناء اليسار الجديد وتأسيسه.

ثالثاً، بمنهجية القراءة النقدية الإجمالية للكتاب خرجت بقناعة بأن ما نحتاج إليه لتجديد اليسار، بل لإعادة تأسيسه، هو أكثر وأبعد من تعداد مطالب ومهام عامة يراد تحقيقها! فالمهام العشرون التي يحددها كريم كبرنامج لعمل اليسار ليست كافية لبناء هذا اليسار. إننا أمام معضلة أكبر وأكثر خطورة. إننا أمام ضرورة تبرير وجود اليسار نفسه من جديد، بعد الإنهيارات والهزائم، وبعد ما أدت إليه من إحباط عام ما زال يشل الفكر والعمل عند أوساط واسعة من الناس. ونحن نرى بأن هذا التبرير المطلوب لوجود اليسار له وجهان: الوجه الأول يتعلق :بتبرير

وجود اليسار كقوة سياسية مميزة على قاعدة التناقضات العالمية، سواء تلك الناتجة من استراتيجية العولمة تجاه لبنان والبلدان العربية، أم تلك الناتجة من تناقضات وتصادمات المصالح بين القوى الإجتماعية والسياسية الداخلية... والتفاعل والإحتمالات الناشئة عن ذلك... والوجه الثاني : يتعلق بتبرير الأهداف المميزة التي يسعى اليسار إلى تحقيقها تبريراً منطقياً، علمياً موضوعياً مع تبيان أشكال وأساليب تحقيق ذلك، والمراحل المتدرجة (أوالمتتابعة) في هذه العملية السياسية الإجتماعية... الخ.

هذا المنحى من العمل لإعادة تأسيس اليسار وفق رؤية تجديدية هو وحده يمكن أن يساعد على تقريب مختلف قوى وفصائل اليسار وتياراته وتوحيد جهودها على أساس طوعي وديمقراطي. وهذا المنحى بالذات يتيح تخفيف، ثم إزالة، آثار الإحباط الذي يشل النشاط السياسي للجماهير، وبالتالي يهيئ الظروف تدريجياً لبناء الكتلة الشعبية التاريخية التي بمقدورها إجراء التغيير الديمقراطي.

لا شك أنه طريق نضالي صعب ومعقد وطويل... إلا أنه الطريق الواقعي الوحيد لتحقيق هدف التغيير الديمقراطي.

مقدمة كتاب المؤلف «كيف السبيل»

يناقش فيه كتاب كريم